

Distr.  
LIMITED

E/ICEF/1993/L.8  
19 March 1993  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي  
دورة عام ١٩٩٣

لعلم

### منظمة الأمم المتحدة للطفولة وإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها

#### موجز

أعد هذا التقرير إستجابة لقرار الجمعية العامة ١٩٩٤/٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن الأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وقد طلبت الجمعية العامة في هذا القرار من مجالس إدارة منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ الإجراءات لتنفيذ هذا القرار تنفيذاً كاملاً، وطلبت إلى الرؤساء التنفيذيين للصناديق والوكالات إبلاغ مجالس إدارتهم بالتدابير المتخذة لتنفيذ هذا القرار.

وبعد مقدمة وجيبة، يناقش الفصل الأول النشاط السابق لليونيسيف والمجلس التنفيذي لإصلاح الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة. ويركز الفصل الثاني على أحكام القرار ١٩٩٤/٧ ذات الصلة باليونيسيف واستجابة اليونيسيف لها. ويعطي الفصل الثالث تقريراً وجبيزاً عن مناقشات الجمعية العامة بشأن إصلاح الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	مقدمة
٣	٤ - ١	أولا - الاستعراضات السابقة التي اضطلع بها المجلس التنفيذي لليونيسيف
٤	٢٩ - ٦	ثانيا - استجابة اليونيسيف لقرار الجمعية العامة ١٩٩٤/٤٧
٤	٨ - ٧	ألف - مذكرة الاستراتيجية القطرية
٥	١٠ - ٩	باء - الأماكن المشتركة
٥	١٢ - ١١	جيم - التنسيق بين دورات البرمجة
٥	١٤ - ١٣	DAL - النهج البرنامجي
٦	١٦ - ١٥	هاء - القواعد، والأشكال، والإجراءات
٦	٢١ - ١٧	واو - نظام المنسقين المقيمين
٧	٢٣ - ٢٢	زاي - التدريب
٧	٢٥ - ٢٤	حاء - الأخذ بالامرکزية
٨	٢٧ - ٢٦	طاء - الشراء
٨	٢٩ - ٢٨	ياء - اللجان الميدانية
٩	٣١ - ٣٠	ثالثا - استعراض الجمعية العامة للإدارة والتمويل

## مقدمة

١ - أجرت الجمعية العامة خلال السنة الماضية مناقشات بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة تركز على "خطيبين": أولهما مناقشة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وهو يركز بالذات على الأنشطة الميدانية، وبلغ ذروته في القرار ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢؛ أما الثاني وهو مناقشة إصلاح الأمم المتحدة إقتصادياً واجتماعياً ومنها مسائل الإدارة والتمويل (التي نبه إليها مشروع بلدان الشمال الأوروبي)، فالعمل فيه مستمر.

٢ - وهذا التقرير يوجز المسائل المتعلقة بتنفيذ القرار ١٩٩/٤٧. وننظراً لقصر الفترة التي مضت منذ اعتماد التقرير، فسيقتصر على عرض الخطوط العريضة للمسائل المثارة في القرار. وسيقدم المدير التنفيذي تحييّثاً إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية لعام ١٩٩٣ عن تصوره لطريقة الاستجابة للقرار. وسيستلزم هذا إجراء مشاورات، وأحياناً إبرام اتفاقيات مع شركاء اليونيسيف الأساسية. ومن المتوقع أن تحتاج عدة توصيات سيقدمها المدير التنفيذي، وخاصةً تلك التي تنطوي على آثار مالية، إلى استعراض إضافي في المجلس التنفيذي في دورة لاحقة. وبالإضافة إلى الأنشطة المبينة في هذا التقرير، فإن اليونيسيف ستُسهم في إعداد التقرير الذي سيقدمه الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه.

٣ - وسيستعرض هذا التقرير أيضاً مسائل في الإدارة والمالية تناقشها الجمعية العامة حالياً. وبما أن هذه المناقشات مستمرة فلا يمكن تقديم توصيات محددة إلا بعد انتهاء الجمعية العامة من عملها.

٤ - وهناك تقارير أخرى قدمت إلى المجلس التنفيذي منها تقرير المدير التنفيذي، والتقارير الإقليمية، وتوصيات البرنامج القطري، وهي تعطي أيضاً معلومات عن تعاون اليونيسيف مع شركائهما مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي. وتقرير أنشطة الطوارئ (E/ICEF/1993/11) بالذات يصف التعاون الوثيق في حالات الطوارئ بين اليونيسيف وإدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي.

### أولاً - الاستعراضات السابقة التي اضطلع بها المجلس التنفيذي لليونيسيف

٥ - استعرض المجلس التنفيذي في دورات سابقة عدداً من المسائل المتعلقة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة. وفي عام ١٩٨٩، قدم المدير التنفيذي تقريراً عنوانه "منظومة الأمم المتحدة للطفولة ومنظومة الأمم المتحدة: جدول أعمال للعمل المشترك بين الوكالات (E/ICEF/1989/L.8)"، وقدم، في عام ١٩٩٠، على سبيل المتابعة تقريراً عن "منظمه الأمم المتحدة للطفولة والأنشطة التنفيذية لمنظمه الأمم المتحدة: معلومات محدثة لعام ١٩٩٠" (E/ICEF/1990/L.8). وشجع المجلس التنفيذي لليونيسيف في مقرره ١٤/١٩٨٩

(E/ICEF/1989/12) على تكثيف تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة لتحقيق الحاجات الإنمائية للبلدان المتقدمة. وفي المقرر ٢١/١٩٩٠ (E/ICEF/1990/13)، طلب المجلس من المدير التنفيذي أن يستمر في وضع الترتيبات لاشتراك اليونيسيف اشتراكاً نشطاً في اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) والفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات بغية تعزيز مواءمة الإجراءات، وتوافق دورات البرمجة، والتحرك نحو تشارك المكاتب القطرية في المكان، والتتشغيل الفعال لنظام المنسق المقيم. وفي عام ١٩٩٢ قدم المدير التنفيذي إلى المجلس مذكرة غير رسمية بها عشر نقاط عن إصلاح منظومة الأمم المتحدة. واستجابة للمقرر ١١/١٩٩٢ (E/ICEF/1992/14)، اشترك المدير التنفيذي في مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة لهذه المسائل.

#### ثانياً - استجابة اليونيسيف لقرار الجمعية العامة ١٩٩٤/٤٧

٦ - تتضمن الفروع التالية عرضاً عاماً للعناصر الأساسية في القرار ١٩٩٤/٤٧ التي لها صلة باليونيسيف. وتسهيلاً لمداولات المجلس التنفيذي ستركتز على المجالات المتصلة مباشرةً بأنشطة اليونيسيف. وتشير الأرقام المدرجة بين قوسين إلى فقرات القرار ذات الصلة.

#### **ألف - مذكرة الاستراتيجية القطرية**

(الفقرات ٩ و ٣٩ (ج) و (ز))

٧ - على غرار ما ناقشه دوره المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٢، ابتدعت اليونيسيف فكرة مذكرة الاستراتيجية القطرية واقتراحتها على لجنة التنسيق الإدارية التي اعتمدتها في النهاية بالإجماع. وحثت الجمعية العامة على أن تدع الحكومات المتقدمة بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة مذكرة الاستراتيجية القطرية.

٨ - وتعمل اليونيسيف الآن على تنفيذ هذا النص بعدة قنوات. إذ يدعم الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات الأمم المتحدة من أجل وضع مشاريع توجيهات سوف تُرسل إلى المنسقين المقيمين. وتعتمد اليونيسيف أيضاً أن تقترح على لجنة التنسيق الإدارية بواسطة اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) بذل جهد نشط على نطاق المنظومة بأكملها. وأخيراً، أعطت اليونيسيف معلومات عما يجري إلى جميع ممثلي البلدان لإرشادهم ولتشجيعهم على منح دعم قوي.

#### باء - الأماكن المشتركة

##### (الفقرة ٤٢)

٩ - رحبت الجمعية العامة بالمقترن الذي اتخذه الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات بهدف زيادة عدد الأماكن المشتركة والتأكيد في الوقت نفسه على ضرورة بلوغ هذا الهدف بطريقة تؤدي إلى زيادة الكفاءة (كالتوحيد الإداري) ولا تؤدي إلى زيادة التكاليف.

١٠ - وقدمت اليونيسيف اقتراحا قبله الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات، وهو يقضي بوضع خطة تزيد كثيرا من عدد الأماكن المشتركة. وأعد الفريق الفرعى المعنى بالتنسيق والتتابع للفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات (الذى ترأسه حاليا اليونيسيف) استعراضا أوليا لكل بلد على حدة، مع حساب إضافي لتكاليفه لكي يستعرضه الفريق الاستشاري. وستعمل اليونيسيف أيضا على تشجيع مشاركة الوكالات والهيئات التي لا تنتمي إلى الفريق.

#### جيم - التنسيق بين دورات البرمجة

##### (الفقرة ١٠)

١١ - كان أعضاء الفريق الاستشاري المشترك (بين اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولى للتنمية الزراعية) قد بدأوا قبل ذلك بتنسيق دوراتهم المتعلقة بالبرمجة ومواعيدها مع دورات التخطيط الوطنية الحكومية. وقد أعادت الجمعية العامة تأكيد الحاجة إلى مواصلة هذه العملية.

١٢ - وأعد الفريق الفرعى المعنى بالتنسيق خطة عمل لمبادرة تستهدف ضمان التنسيق الكامل بين الدورات في جميع البلدان تقريبا التي لا تواجه ظروفًا طارئة أو غير عادية (وهي قد تمثل ٨٠ في المائة من مجموع البلدان).

#### DAL - النهج البرنامجي

##### (الفقرات ١٤-١٢)

١٣ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعمل على تشجيع عقد اتفاق مبكر حول تفسير موحد للنهج البرنامجي.

١٤ - وعقد الفريق الفرعى المعنى بالتنسيق والتابع للفريق الاستشاري حلقة عمل/حلقة دراسية بشأن هذه المسألة، وهو يدعم دراسة ستعدها الأمم المتحدة لتقديمها إلى اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية).

#### هاء - القواعد، والأشكال، والإجراءات

(الفقرات ٢٩ و ٣٢ إلى ٣٤)

١٥ - طلب إلى آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات، ولا سيما الفريق الاستشاري، أن تولي الأولوية إلى تبسيط ومواءمة وزيادة وضوح إجراءاتها. وطلب إلى الفريق الاستشاري أن يوافق على وضع دليل مشترك يركز على هذه المسائل. وينبغي أن تكون الإجراءات موجهة نحو الناتج، وتوازيها عمليات تقييم لها. وأكدت الجمعية العامة أن التحول إلى النهج البرنامجي يستلزم أن تدعم الأشكال والقواعد والإجراءات والتقارير عملية بناء القدرات الوطنية، وكذلك الحاجة إلى تحديد التبعات على المستوى الميداني.

١٦ - ووضع الفريق المعنى بالتنسيق خطة عمل لمعالجة هذه المسالة، وبدأ العمل في الدليل المشترك.

#### واو - نظام المنسقين المقيمين

(الفقرات ٣٩-٣٧)

١٧ - يشدد القرار ١٩٩/٤٧ على أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لاختيار المنسقين المقيمين الأكفاء في التنمية ولهم مهارات في الإدارة وتكوين فريق العمل. يضاف إلى ذلك، أنه ينبغي توسيع مجموع المؤهلين لوظائف الممثلين المقيمين/المنسقين المقيمين، وزيادة الوضوح في عملية الاختيار. وسيستعرض الفريق الاستشاري هذه المسائل خلال اجتماعه الرفيع المستوى في نيسان/أبريل.

١٨ - شددت الجمعية العامة على تجنب إيجاد طبقة بيروقراطية إضافية عند تعزيز نظام المنسقين المقيمين؛ وعلى ضمان كاف للهوية المستقلة لكل صندوق وبرنامج مع استقلال تمثيله عند الاقتضاء - على المستوى القطري خلال تعزيز نظام المنقق المقيم، مع وضوح وتحسين تقسيم العمل.

١٩ - وستعمل اليونيسيف على ضمان جعل هذه الأحكام جزءا لا يتجزأ من عمل لجنة التنسيق الإدارية والفريق الاستشاري، نظرا لأهميتها في الحفاظ على خطوط واضحة لتحديد التبعات.

٢٠ - و تطلب الجمعية العامة أن يتشاور ممثلو كل بلد مع المنسق المقيم وأن يراعوا آراءه خلال عمليات البرمجة الرئيسية، وأن يكون للمنسق المقيم حق اقتراح التعديلات على المشاريع أو البرامج الكبرى لجعلها أكثر استجابة لمذكرة الاستراتيجية القطرية.

٢١ - ومن سياسة اليونيسيف دعوة المنسق المقيم للاشتراك في المراحل الأساسية لعملية البرمجة القطرية التي تضطلع بها اليونيسيف، بحيث يستطيع أو تستطيع أن يقدم/أو تقدم آراءه واقتراحاته/أو آراءها واقتراحاتها التي تلقى نظراً جاداً. وجرت المشاورات فعلاً مع جميع ممثلي اليونيسيف من أجل ضمان تنشيط هذه العملية، وسيُدرج هذا الجانب في المبادئ التوجيهية للمكاتب الميدانية التي سيصدرها المدير التنفيذي ب بشأن تنفيذ القرار ١٩٩/٤٧. وقد أدرجت هذه المسألة أيضاً في الاستبيان المرسل حالياً إلى جميع الممثلين الميدانيين لليونيسيف للتأكد من المستويات الراهنة للمشاركة الفردية وال العامة، ولتحديد العقبات التي لا بد من التصدي لها. وستعزز مذكرة الاستراتيجية القطرية والجانب الميدانية درجة ونوعية مساهمة شركاء اليونيسيف.

#### زاي - التدريب

##### (الفقرات ٤٣-٤٦)

٢٢ - مطلوب بذل جهود مشتركة للتدريب تعزز التحول إلى النهج البرنامجي واستعمال طرائق التنفيذ الفعالة سواء في المقر، أو في الميدان بالذات. وينبغي أن تتضمن الجهود على الصعيد الوطني التدريب أثناء العمل، وأن تنشيء متربين وطنيين بغية وضع عملية تدريب متواصلة. وبالإضافة إلى النهج البرنامجي والتنفيذ الوطني، ينبغي إدراج مسائل أخرى كالمساءلة البرنامجية، ومراجعة الحسابات المالية، وتكليف الدعم، والتقييم والرصد، وينبغي أن تحظى الخبرة المؤسسية الوطنية بعناية خاصة.

٢٣ - وستدرس اللجنة الاستشارية المعنية بالشؤون الإدارية (شؤون الموظفين) والفريق الفرعى المعنى بالموظفين والتدريب التابع للفريق الاستشاري هذه المسألة. وستعقد اليونيسيف مناقشات ثنائية مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو بإيطاليا في آذار/مارس ونيسان/ابريل.

#### حاء - الأخذ باللامركزية

##### (الفقرات ٢٤ و ٢٥ و ٢٧)

٢٤ - تحت الجمعية العامة منظومة الأمم المتحدة على زيادة اللامركزية في القدرات والسلطات حتى المستوى الميداني. و المجالس إدارة جميع المنظمات التابعة للأمم المتحدة مدعوة بقوة إلى أن تعمل على

أقصى توسيع ممكن لمستوى سلطة إلغاء أو تغيير أو إضافة الأنشطة في حدود البرامج المعتمدة وكذلك سلطة تحويل الموارد ضمن البنود المعتمدة لكل عنصر من البرنامج (بموافقة السلطات الوطنية).

٢٥ - وكثيراً ما يشار إليه اليونيسيف على أنها أكثر منظمات الأمم المتحدة لا مركزية. وستواصل اليونيسيف استعراض إجراءاتها بحثاً عن إمكانيات التحسين، وهي تعزز فوق كل شيء ضمان إتاحة خبرتها لكامل المنظومة من أجل دعم جهود شركائها. ومن المهم جعل الجهود المبذولة لزيادة تعميم اللامركزية تدعم القدر الحالي من لا مركزية اليونيسيف.

#### طاء - الشراء

(الفقرتان ٢٧ و ٢٨)

٢٦ - المنظمات مدعوة للحصول على الخبرة والمعدات قطرياً، مع المراعاة الواجبة للعطاءات التنافسية الدولية. كما ينبغي بذل الجهود للشراء من الجهات المانحة الرئيسية التي تقل الاستفادة منها، في إطار العطاءات التنافسية الدولية.

٢٧ - ولدى اليونيسيف مستويات عالية من اللامركزية في الشراء المحلي، وتبذل جهوداً خاصة للشراء من البلدان النامية وكبرى الجهات المانحة التي تقل الاستفادة منها (مع الحفاظ على مبادئ العطاءات التنافسية الدولية).

#### ياء - اللجان الميدانية

(الفقرتان ٤٠ و ٤١)

٢٨ - مطلوب من المنسقين المقيمين في البلدان التي يبرر حجم أنشطة الأمم المتحدة، فيها ذلك إنشاء لجنة على المستوى الميداني تتتألف من جميع ممثلي منظومة الأمم المتحدة لتكون جهازاً للتنسيق في البلدان المعنية. وعلى هذه اللجان الاضطلاع بوظائف استشارية بالتشاور مع الحكومة المخيبة، كما أن عليها أن توفر الارشاد في الاستراتيجيات القطاعية والبرامج المقترحة، وفي مسائل أو مشاكل محددة تستلزم استجابة منسقة.

٢٩ - وستقترح اليونيسيف أن تضمن الأمم المتحدة إنشاء اللجان في جميع البلدان ذات الحجم الملائم، والعمل وقبل كل شيء على رصد هذه اللجان بتقارير واضحة مبسطة (والأفضل إعدادها جماعياً) ويستعرضها بانتظام كبار الموظفين في المقر (ومنهم أعضاء لجنة التنسيق الإدارية). واليونيسيف عازمة أيضاً على استخدام هذه اللجان لتساعد في تعزيز اشتراك المنظمات في عملية برمجتها القطرية بشكل

شبيه بالمشاركة الحالية من منظمات أخرى في مراحل أساسية من عملية البرمجة. وقد يوحي بـأيضاً هو أن يخلق هذا الحكم فرصة لاشتراك ممثلي اليونيسيف في إعداد برامج ومشاريع المنظمات الأخرى.

### ثالثا - استعراض الجمعية العامة للإدارة والتمويل

٣٠ - تقوم الجمعية العامة حالياً باستعراض إدارة وتمويل المنظمات التابعة للأمم المتحدة، ومنها عدة مسائل أثارها "مشروع الأمم المتحدة لبلدان الشمال الأوروبي". وفي مجال الإدارة، هناك مسائل رئيسية منها زيادة فعالية الإدارة على اتساع المنظومة (وربما أمكن ذلك بزيادة فعالية الانتفاع بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بحيث يقوم "بوظيفة" مجلس دولي للتنمية)، وتقديم اقتراحات بإنشاء مجلس إدارة أصغر لكل منظمة بحيث يجتمع على أساس أكثر انتظاماً. أما في مجال التمويل فإن الجمعية العامة تدرس سبل ضمان الدعم المالي الكافي ليكون أكثر تنبؤاً واستقراراً، كما أنها تبحث مسألة المشاركة في الأعباء.

٣١ - وستتابع اليونيسيف عن كثب مداولات الجمعية العامة بشأن هذه المسائل، وستبلغ المجلس التنفيذي بأية تطورات قد تكون ذات صلة أو قد تستلزم إجراءً منها. ويعتقد المدير التنفيذي أن نجاح هذه المداولات سيكون هاماً لجهود اليونيسيف في المستقبل.

-----